الفلاح في القرية والعامل في المدينة

ليس في مصر مايدعو الى القلق العظيم و إلى وخز الضمير الوطني مثل حالة الفلاح المصري التي تنخفض الى مادون المستوى الذي يصطلح عليه المتمدنون . وقد أنفقت الحكومة المصرية مدة الرقابة البريطانية الملايين من الجنيهات لاصلاح الريف، ولكن هذا الاصلاح كان على الدوام يقتصر على التربة دون القرية ، وزيادة الخصوبة حتى تزيد المحصولات دون الترفيه عن الفلاحين . بل إن هذا الاهتمام بزيادة المحصولات قد عاد بالضرر الصحي على الفلاحين ، لأن التربة تشبعت بالمياه فكثرت الأمراض التي تفتك بالفلاح مثل البلهارسيا والانكلستوما ، فاذا أضفنا الى ذلك أن القرية في السبعين سنة الماضية كانت تفقد رويدا رويدا استقلالها الاقتصادي عرفنا مقدار البؤس الذي كان يعانيه الفلاح منذ بداية هذا القرن. فقد كانت القرية المصرية تزرع فتأكل مما تزرع ، كما كانت تغزل وتنسج الأقمشة التي تحتاج الى ما تنتجه الأرض ، ولكن واردات الأقمشة من أوربا قتلت صناعتي الغزل والنسج فانهدم استقلال القرية . ولم ينتفع الفلاح بزيادة الخصوبة أو وفرة المحصول ، لأن ايجار الأرض كان يزداد فيبقيه في ضيقه وفقره بل يزيده ضيقا وفقرا .

والبلاجرا هي واحد من أمراض الفقر التي تتفشى بين الفلاحين ، وهناك أمراض أخرى تتفشى أيضا وتعزى الى الجهل والفقر معا . فإن العجز عن النظافة يجعل العدوى بحمى التيفوس و بأمراض أخرى سريعا وقاسيا . كما أن خلو المسكن الذي يعيش فيه الفلاح من وسائل الرفاهية وخلو القرية من وسائل التسلية كلاهما يجعل الفلاح سريعا الى ارتكاب الجريمة اذ هو لا يبالي أن ينتقل من قرية خالية من الحياة الاجتماعية ومسكن لا يبعث على الانشراح الى السجن .

وقد عنيت مصلحة الصحة ثم وزارة الصحة في السنوات الأخيرة، بصحة الفلاح . وكان للمرحوم الدكتور شاهين باشا والدكتور عبد الواحد الوكيل بك فضل التنبيه ووضع البرامج للإصلاح ، ففي عام ١٩٣٤ وضع المرحوم شاهين باشا مشروعا يراد به اصلاح مساكن الفلاحين في مدى أربعين عاما .

أما مشروع عبد الواحد الوكيل بك فيقوم على أساس اجتماعي واقتصادي وصحي معا. وذلك لأنه يرى أن الحال السيئة التي يعانيها الفلاحون لا ترجع الى المرض وحده ، بل الى الفقر والجهل أيضا ، فهو يقترح إيجاد "مجموعة قروية" تتألف من طبيب وزائرة ومعاون صحي وطبيب بيطري وموظف تعاوني ومرشد زراعي ومعلمة للأعمال اليدوية ، وهؤلاء

الموظفون السبعة يشرفون على منطقة معينة من الريف فيرفعون المستوى الاقتصادى و يعنون بترقية الزراعة وصحة البهائم وتعليم الفتاة أو الأم القروية بقدر ما يعنون بصحة الفلاحين . والفلاح لا يعتمد على رأيهم فى صحة طفله فقط بل يحتاج اليهم لكى يستشيرهم فى نوع السماد الذى تحتاج اليه الذرة أو يسألهم عن العلة فى قلة اللبن الذى تدره جاموسته أو بقرته .

ولكن هذا المشروع للأسف لم ينفذ ، إذ اقتصرت وزارة الصحة منه على القسم الصحى ، ولها الآن مكاتب صحية يحتوى كل منها على طبيب وقسم رعاية الأم ومعزل صحى . والمأمول أن تكثر هذه المكاتب وأن تتوسع فيها الوزارة حتى تعيدها إلى المشروع الأصلى الذى وضعه عبد الواحد الوكيل بك .

على أن وزارة الشؤون الاجتماعية بمراكزها الاجتماعية سوف تحقق أغراض هذا المشروع.

والتفكير العام يتجه هذه الأيام نحو نقض الخطة السابقة فى وزارة الأشغال . فإن هذه الوزارة قد أصبحت تشعر بمسئوليتها الجسيمة فيما انتهت اليه مشروعاتها للتوسع فى الرى بإشباع التربة بالماء و إفشاء الأمراض التى أصبحنا نسميها "المتوطنة" وهى تعنى الآن بتجفيف التربة . كما أن الحكومة قد توسعت بايجاد المستشفيات للرمد و لأنكلستوما والبلهارسيا ولكن جميع المفكرين يشعرون أن كل هذه الوسائل علاجية ، وأن الوسيلة الوقائية الوحيدة هى مكافحة الفقر و زيادة ثروة الفلاح بسن القوانين التى تمنع المالكين من المبالغة فى استغلاله كما تمنع التجار من التلاعب فى معاملته . فمن الناحية الواحدة نحتاج الى سن قانون يحدد قيمة الإيجار للأرض . ومن الناحية الثانية نحتاج الى تعميم شركات التعاون كما لا بد من قوانين أخرى لتنظيم بناء القرية وتحسين مساكن الفلاحين .

وقد كان من أثر النهضة الصناعية وايجاد طائفة من الصناعات الحديثة أن أصبح فى كل من القاهرة والأسكندرية و بعض المدن الأخرى وخاصة فى المحلة الكبرى طوائف من العمال تعيش بما تكسب بالعمل فى المصانع .

وما سبق لنا أن قلناه عن الفلاح حين فقد استقلاله الاقتصادى بدخول الأقمشة الأوربية نقوله أيضا عن العامل فى المدينة ، فقد كان هذا العامل يعيش قبل القرن التاسع عشر وهو مالك وعامل معا ، وكان يندمج فى "الطائفة" التى كانت تضارع الجيلد (Guild) فى انجلترا. ولكنه هو أيضا فقد استقلاله بتدفق البضائع الأوربية . بل إن اسماعيل باشا ألغى نظام الطوائف عندما رأى أنه فقد قيمته السابقة .

فلما كانت بداية هذا القرن كان عدد كبير من العمال يعمل فى مصانع الحرير ، وكان معهم بعض العمال الأوربيين الذين نبهوهم الى معنى النقابة وقيمتها . وكان المرحوم عمر لطفى بك من أولئك المفكرين الأبرار فساعدهم على تأليف النقابة . ولكن مع مضى نحو ٣٨ سنة

على هذه الفكرة لا يزال العمال بلا نقابات تعترف الحكومة بشخصيتها وتكفل للعمال حقوقهم إزاء عشرات المصانع التى قد تستبد بهم .

وقد أنشأت الحكومة مكتبا — ثم مصلحة — للعمل . ولكن هذه المصلحة لا تزال تفتقر الى تنفيذ الشرط الأول لنجاح أية محاولة لترقية العمال وهو الاعتراف بشخصية النقابة . وقد قدمت مشروعا لتأسيس النقابات وأخرجت الفلاحين والخدم منه ولكن هذا المشروع لا يزال فى طور الدرس . والمأمول أن يوافق عليه البرلمان قريبا .

ومساكن العمال فى المدن لاتعد سيئة اذا قيست بمساكن الفلاحين ولكنها تحتاج الى كثير من الإصلاح ، فان أحياء العمال فى المدن الكبرى تتكدس فيها المساكن وتخلو من المتنزهات وبعضها يخلو من وسائل الصحة والراحة ، وقد عنيت بعض الحكومات السابقة ببناء المساكن للعمال ولكن التنفيذ كان على الدوام مقصورا على عدد قليل من المساكن .

ومما يؤسف له أن العمال لم يجدوا الإرشاد الذى كانوا ينتظرون من القادة ، فقد تزعم نقاباتهم عدد كبير من المتجرين بالسياسة ، فكان مصير النقابة على الدوام الى الافلاس ، وكذلك اندفعوا فى تيارات حزبية عادت عليهم بالضرر ، ولكن رويدا رويدا يدرك العمال أن النقابة هى الأساس لجميع ألوان النشاط الأخرى ، ولذلك يركزون همهم فى حمل الحكومة على الاعتراف بها .

كيف ترعى عناية الله أرضا ... باء فيها المجد بالإقلال ؟

ينسج الخز والحرير ويمشى ... حافيا فى الرقاع والأسمال ؟

ويشيد القصور وهو شريد ... فى زوايا الكهوف والأطلال ؟

ومدر الغنى وما فى يديه ... شبعة الوالدين والأطفال ؟

العقاد